قوة الإنسانية
المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
28-31 أكتوبر 2024، جنيف

حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة

وثيقة معلومات أساسية

سبتمبر 2024

AR
34IC/24/9.2
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر،
بالتشاور مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

وثيقة معلومات أساسية

حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة

عرض موجز

إن الهدف من القرار هو التصدي لبعض المخاطر التي يتعرض لها المدنيون وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين، والتي تنشأ عن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة. ويسعى القرار إلى بناء فهم مشترك للفرص التي يوفرها توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وموثوقيتها أثناء النزاعات المسلحة، والمخاطر التي يشكلها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض العسكرية، وتحديد التدابير الملموسة للتصدي لبعض هذه المخاطر. ويدعو القرار الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) إلى اتخاذ خطوات لتحقيق هذه الغايات.

ويوفر توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وموثوقيتها فرصاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ومجالي المعلومات والاتصالات. ويمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، في النزاعات المسلحة، أن تنقذ حياة الأشخاص وتحسنها. فعلى سبيل المثال، تمكّن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأشخاص من البقاء على قيد الحياة من خلال معرفة الأماكن التي يمكنهم الحصول فيها على الطعام والماء والبطانيات ومكان آمن للإقامة فيه، وتتيح لهم الاتصال بأفراد العائلة الذين فقدوا الاتصال بهم والعثور عليهم. وفي الوقت نفسه، فإن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض العسكرية أثناء النزاعات المسلحة يمكن أن يشكّل مخاطر جديدة على حياة وسلامة وكرامة المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين. ومما يثير القلق بشكل خاص العمليات السيبرانية والمعلوماتية الموجهة ضد المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين، مع وجود مخاطر خاصة تنشأ عن العمليات التي تستهدف المرافق الطبية والعمليات الإنسانية.

وتصدياً لبعض هذه المخاطر، يشير القرار إلى الإجماع بين الدول على أن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق إلّا على النزاعات المسلحة، مع الإقرار بالحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات بشأن كيفية وتوقيت تطبيق القانون الدولي الإنساني على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبعد ذلك، يشير القرار إلى بعض قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه الأساسية بشأن حماية المدنيين، ويطالب بتنفيذها بفعالية، ويدعو الدول إلى الوفاء بالتزاماتها باحترام وحماية العاملين في المجال الطبي والوحدات ووسائل النقل الطبية (أي المركبات) في جميع الظروف، والسماح بأنشطة الإغاثة الإنسانية وتسهيلها واحترامها وحمايتها. ويقترح القرار أيضاً دعوة الدول ومكونات الحركة إلى الترحيب بالبحث الذي تجريه اللجنة الدولية للصليب

الأحمر (اللجنة الدولية) – بالتشاور مع خبراء خارجيين ومكونات الحركة الأخرى – بشأن شارة رقمية محتملة، ويشجع القرار إجراء مزيد من العمل بشأن هذا الموضوع.

ويشير القرار أيضاً إلى مسؤولية مكونات الحركة عن اتخاذ الخطوات المناسبة، في نطاق ولاية كل منها وقدراتها واحتياجاتها التشغيلية من أجل تعزيز قدرتها على الحفاظ على مستويات مناسبة من الأمن السيبراني وحماية البيانات.

1) المقدمة

يوفر توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وموثوقيتها فرصاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ومجالي المعلومات والاتصالات، ويمكن أن ينقذا حياة الأشخاص ويحسّناها. وأثناء النزاعات المسلحة، تمكّن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأشخاص من البقاء على قيد الحياة من خلال معرفة الأماكن التي يمكنهم الحصول فيها على الطعام والماء والبطانيات ومكان آمن للإقامة فيه، وتتيح لهم الاتصال بأفراد العائلة الذين فقدوا الاتصال بهم والعثور عليهم. وتتمتع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضاً بالقدرة على تمكين المنظمات الإنسانية من تقديم الإغاثة الإنسانية بشكل أكثر كفاءة، وقد تسمح لأطراف النزاع، على سبيل المثال، بتقديم تحذيرات فعالة وتحسين عمليات الاستطلاع لحماية المدنيين. وفي الوقت نفسه، يشكّل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض العسكرية أثناء النزاعات المسلحة مخاطر جديدة على حياة وسلامة وكرامة المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين.

وكانت اللجنة الدولية، بالتعاون مع شركائها في الحركة، في طليعة الجهات التي أجرت بحوثاً وعقدت مشاورات الخبراء بشأن التكلفة البشرية المحتملة لبعض أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما العمليات السيبرانية والمعلوماتية، أثناء النزاعات المسلحة. وتعمل اللجنة الدولية، في إطار إدراك هذه المخاطر والتمشي مع مهمتها، على زيادة فهم القانون الدولي الإنساني ونشر المعرفة به، بما في ذلك ما يتعلق بالوسائل والأساليب الجديدة للحرب. وقد عملت الدول في منتديات الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي وحماية حقوق الإنسان. ومنذ عام 2019، كان هناك تركيز متزايد في الحركة على المخاطر المتعلقة بحماية البيانات في العمليات الإنسانية، ولا سيما على انتهاكات البيانات.

ويهدف القرار المقترح الذي طُرح في المنتدى الإنساني الفريد للمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي)، إلى استرعاء الانتباه إلى الحاجة إلى حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول وأعضاء الحركة لمنع مثل هذا الضرر أو الحدّ منه.

2) معلومات أساسية

سيُشكّل القرار المقترح أول فرصة يتناول فيها المؤتمر الدولي استخدام قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء النزاعات المسلحة، ولا سيما العمليات السيبرانية والمعلوماتية. وسيعتمد على قرارات المؤتمر الدولي ومجلس المندوبين التي

ركزت على حماية البيانات، والتقارير التي أعدتها اللجنة الدولية بالاشتراك مع خبراء من جميع أنحاء العالم بشأن حماية المدنيين من التهديدات الرقمية.

وفيما يتعلق بحماية البيانات الإنسانية، يسعى القرار المقترح إلى الاعتماد على القرار المعنون "إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية"، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون في عام 2019، بالإضافة إلى التدابير التي اتفقت عليها مكونات الحركة في القرار المعنون "حماية البيانات الإنسانية" الذي اعتمده مجلس المندوبين لعام 2022. وقد يكون "دليل حماية البيانات في العمليات الإنسانية"، مفيداً أيضاً.

وفيما يتعلق بالمخاطر الناجمة عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النزاعات المسلحة، والتدابير العملية التي ينبغي للدول والمنظمات الإنسانية مراعاتها، تود اللجنة الدولية أن تلفت انتباه الوفود على وجه الخصوص إلى تقرير عام 2023 الصادر عن المجلس الاستشاري العالمي التابع للجنة الدولية بشأن التهديدات الرقمية أثناء النزاع المسلح. ويضم المجلس مجموعة عالمية من القادة السياسيين والقانونيين والعسكريين والتكنولوجيين. ويقدم تقرير المجلس أربعة مبادئ توجيهية و25 توصية ملموسة للأطراف المتنازعة والدول وشركات التكنولوجيا والمنظمات الإنسانية من أجل وقاية المدنيين من التهديدات الرقمية والحد من أثرها[1]. وبما أن القرار المقترح يتناول أيضاً البحث الذي تقوده اللجنة الدولية بشأن شارة رقمية محتملة، فإن تقرير "*رقمنة شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء: الفوائد والمخاطر والحلول الممكنة*" ومقطع الفيديو "شرح الشارة الرقمية" قد يكتسيا أهمية خاصة.

3) التحليل/التقدم المحرز

في الأماكن المتضررة من النزاعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ، يعتمد الأشخاص في كثير من الأحيان على توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وموثوقيتها للوصول إلى السلع والخدمات الضرورية لبقائهم على قيد الحياة ورفاههم. وتسمح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للحكومات بتوفير الخدمات الأساسية للسكان والحفاظ على الإدارة المدنية. وتكتسي سرية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والبيانات التي تعتمد عليها وسلامتها وتوفرها أهمية حاسمة أيضاً في عمل الخدمات الطبية – العسكرية والمدنية على حد سواء – وعنصراً بالغ الأهمية للعمليات الإنسانية، بما في ذلك تلك الخاصة بالحركة. وفي الوقت نفسه، تُستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أيضاً في الوقت الحاضر كوسيلة أو أسلوب للحرب، ولا سيما في شكل عمليات سيبرانية ومعلوماتية. ويثير هذا الواقع أسئلة وتحديات كبيرة فيما يتعلق بحماية السكان المتضررين من النزاع وبالعمل الإنساني القائم على المبادئ.

ألف) المخاطر التي يتعرض لها المدنيون الناجمة عن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

[1] تشمل منشورات اللجنة الدولية الإضافية التي قد تكون مفيدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، The Potential Human Cost of Cyber Operations، 2019؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، Avoiding Civilian Harm from Military Cyber Operations During Armed Conflicts، 2021؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، Harmful Information: Misinformation, Disinformation and Hate Speech in Armed Conflict and Other Situations of Violence، 2021.

استناداً إلى الملاحظات المتعلقة بالنزاعات المسلحة المعاصرة والأبحاث والمشاورات المذكورة أعلاه، هناك أربعة أنواع من المخاطر ذات الأهمية الخاصة الناجمة عن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بسبب احتمالية حدوثها وتأثيرها السلبي المحتمل على المدنيين.

العمليات السيبرانية

كلما زاد الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في حياتنا اليومية، زاد الخطر المتمثل في أن يؤدي استخدام العمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة إلى إلحاق الضرر بالمدنيين. وتنطوي العمليات السيبرانية على القدرة على تعطيل أو إلحاق الضرر المادي بالمرافق الصناعية وشبكات الاتصالات وغيرها من عناصر البنية التحتية الحيوية للدولة بطرائق يمكن أن تسبب بشكل مباشر أو غير مباشر ضرراً للمدنيين أو إصابتهم أو وفاتهم، بما في ذلك عن طريق منع حسن سير الخدمات الأساسية. ويمكن أن يكون للعمليات السيبرانية المصممة للتلاعب في المعلومات لأغراض تحقيق تأثيرات معرفية عواقب مماثلة، بما في ذلك من خلال سرقة البيانات أو تسريبها أو التلاعب بها أو حذفها. وهناك خطر حقيقي، بسبب الترابط الذي يتميز به الفضاء الإلكتروني، من أن تؤثر العمليات الإلكترونية - إذا كانت مصممة للقيام بذلك أو إذا لم يتم اختبارها أو التحكم فيها بشكل صحيح - بشكل عشوائي على أنظمة الكمبيوتر المستخدمة على نطاق واسع والبنية التحتية المدنية المتصلة من خارج دائرة النزاع بشكل مباشر أو التسبب بشكل غير مباشر في إلحاق الضرر بالمدنيين أو إصابتهم أو وفاتهم، وزيادة تصعيد وتيرة النزاعات.

العمليات المعلوماتية

لقد كانت العمليات المعلوماتية لفترة طويلة جزءاً من النزاع المسلح. ويُسمح باستخدامها في ظروف معينة، على سبيل المثال، لتحذير المدنيين من هجمات عسكرية أو للتمويه على الخصم بما يتوافق مع القانون الدولي. وأدى التحول الرقمي إلى تضخيم نطاق هذه العمليات وسرعتها ومداها – واليوم، قد يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الناشئة إلى زيادة تضخيم استخدامها. وتنتشر العمليات المعلوماتية عبر أنظمة إيكولوجية ومنصات معلوماتية متعددة، مما يشوه الحقائق، ويؤثر على معتقدات الأشخاص وسلوكياتهم، ويزيد من التوترات ويزيد من خطر إلحاق الضرر بالمدنيين من خلال تعزيز عدم الثقة ونشر الكراهية عبر الإنترنت وخارجها. وقد يؤثر هذا الأمر بشكل خاص على النساء والأطفال والأقليات الذين يجدون أنفسهم في وضع ضعيف. وعلاوة على ذلك، قد تؤثر المعلومات الضارة على حياة الناس وسلامتهم وكرامتهم، وتساهم في تصاعد العنف، وقد تؤثر سلباً على توفر وسلامة وموثوقية المعلومات المهمة التي يحتاجها المدنيون من أجل سلامتهم وبقائهم على قيد الحياة في حالات النزاع.

المدنيون ينجذبون إلى العمليات السيبرانية والمعلوماتية

لقد تم الاعتماد على المدنيين - كأفراد أو مجموعات أو شركات - منذ زمن طويل لأداء المهام العسكرية أثناء النزاعات المسلحة وللمساعدة في المجهودات المتعلقة بالحرب. وفي ظل رقمنة المجتمعات، تتزايد أنواع العمليات التي يمكن أن يقوم بها المدنيون ويرتفع عدد الجهات الفاعلة المدنية التي تشارك في النزاعات المسلحة. ويأتي هذا التطور مصحوباً بمخاطر غالباً ما يتم التغاضي

عنها بالنسبة للسكان المدنيين: فكلما زادت التكنولوجيات الرقمية التي تجذب المدنيين نحو الأعمال العدائية، زاد خطر الأذى الذي يتعرضون له. وكلما زاد تقاسم البنية التحتية أو الخدمات الرقمية بين المدنيين والقوات المسلحة، زاد خطر تعرض البنية التحتية المدنية للهجوم.

أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجهة ضد المرافق الطبية والمنظمات الإنسانية

منذ عدة سنوات، باتت اللجنة الدولية أكثر قلقاً من ذي قبل من أنه مع تزايد التحول الرقمي، أصبحت المرافق الطبية عرضة للعمليات السيبرانية وللأضرار العرضية الناجمة عن مثل هذه العمليات الموجهة إلى أماكن أخرى. وبالمثل، تنشأ مخاطر جديدة من المعلومات المضللة المنتشرة عبر الوسائل الرقمية والتي تهدف إلى تقويض عمل الخدمات الطبية المنقذ للحياة، مما يعرض العاملين في المجال الطبي للخطر. وإن التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه خطيرة بشكل خاص أثناء النزاع المسلح وحالات الطوارئ الأخرى، عندما تكون هناك حاجة ماسة إلى الخدمات الطبية.

وفي وقت يتسم بوجود عدد كبير من الأشخاص المحتاجين وعدم كفاية القدرة على الاستجابة الإنسانية، فإن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجّهة ضد المنظمات الإنسانية لها عواقب مدمرة على السكان الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة من أجل البقاء على قيد الحياة. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت مكونات الحركة ضحايا لمثل هذه الأنشطة. ويمكن أن تتخذ هذه العمليات أشكالاً مختلفة، من العمليات السيبرانية التي تعطل أو تدمر البنية التحتية الرقمية للمنظمات الإنسانية، والعمليات التي تخترق أنظمتها لتسريب البيانات، وعمليات التضليل التي تقوض سمعتها وتُعرض قدرتها على العمل للخطر.

وبالنسبة للجهات الفاعلة الطبية والإنسانية على حد سواء، لا يؤدي خطر اختراق البيانات إلى تعريض الأرواح وسبل العيش للخطر فحسب، وإنما يؤدي أيضاً إلى تقويض الثقة التي يضعها المدنيون وأطراف النزاعات المسلحة فيها، مما يؤثر على إمكانية وصولها إلى الأشخاص ويمكن أن يعرض سلامة موظفيها للخطر.

باء) استجابة جماعية من الحركة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف

استجابة للمخاطر المذكورة أعلاه، يسعى القرار المقترح إلى تحقيق هدفين رئيسيين.

يتمثل الهدف الأول في سعي القرار المقترح، في إطار فقرات الديباجة، إلى بناء فهم مشترك للتكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة. ويركز القرار بشكل خاص على خطر العمليات السيبرانية التي تعطل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تشكل جزءاً من البنية التحتية المدنية الحيوية والخدمات الأساسية أو التي تستخدمها؛ والعمليات المعلوماتية التي تحرض على العنف والكراهية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني؛ والمخاطر المحددة التي تشكلها أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه على الخدمات الطبية والعمليات الإنسانية، بما في ذلك بياناتها؛ والتحديات والمخاطر التي تنشأ عندما يتم تشجيع المدنيين على القيام بأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة أو التسامح معهم إذا قاموا بذلك.

ويتمثل الهدف الثاني في تذكير القرار، في إطار فقرات منطوق القرار، بتحقيق توافق في الآراء بين الدول على أن القانون الدولي الإنساني لا ينطبق إلّا على حالات النزاع المسلح، مع الاعتراف بالحاجة إلى مزيد من الدراسة بشأن كيفية ومتى ينطبق القانون الدولي الإنساني على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، دون الإخلال بإمكانية وضع التزامات إضافية ملزمة في المستقبل، عند الاقتضاء. ويسلّم القرار بأن خصائص بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تثير تساؤلات حول كيفية انطباق بعض مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده في هذا السياق، وأن الدول عبّرت عن آراء مختلفة في هذه المسائل. ولكن القرار يرتكز كذلك على نقط اتفاق مهمة. ويُذكّر القرار بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية بشأن حماية المدنيين، ويتطلب تنفيذها بفعالية ويدعو أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها باحترام وحماية العاملين في المجال الطبي والوحدات ووسائل النقل الطبية (أي المركبات) في جميع الظروف، والسماح بالقيام بأنشطة الإغاثة الإنسانية وتسهيلها واحترامها وحمايتها وهو ما ينطبق أيضاً على العاملين فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع القرار جميع مكونات الحركة على دمج حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين خلال النزاعات المسلحة في عملها العملياتي والسياساتي والقانوني، وعلى اتخاذ الخطوات المناسبة، في نطاق ولاية كل منها وقدراتها، احتياجاتها التشغيلية، لتعزيز قدرتها على ضمان مستويات مناسبة من الأمن السيبراني وحماية البيانات في جميع مجالات عملها. وفيما يتعلق بهذه القضايا، يدعو القرار إلى التعاون مع الدول وإلى تقديم الدول للدعم.

وقد يكون البحث الذي تقوده اللجنة الدولية بشأن شارة رقمية محتملة أحد السبل لتعزيز حماية الأنشطة الطبية والإنسانية من الأخطار الناجمة عن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ أي وسيلة رقمية لتحديد البنية التحتية الرقمية وبيانات المنظمات والكيانات التي يحق لها عرض الشارات المميزة المعترف بها بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي إطار هذا الموضوع، يسعى القرار إلى الترحيب بالعمل الذي أنجزته الحركة حتى الآن بالتشاور مع الدول والخبراء. ويشجع القرار على مواصلة العمل بشأن هذا الموضوع.

4) الآثار المترتبة على الموارد

تلتزم الدول ومكونات الحركة، من خلال اعتماد القرار، باتخاذ الخطوات المناسبة، في نطاق ولاية كل منها وقدراتها وعملياتها لتعزيز حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين خلال النزاعات المسلحة. ويتوقع القرار أيضاً أن تتخذ مكونات الحركة الخطوات المناسبة لتعزيز قدرتها على ضمان مستويات مناسبة من الأمن السيبراني وحماية البيانات. وعلاوة على ذلك، يشجع القرار اللجنة الدولية على مواصلة البحث بشأن الشارة الرقمية واختبار جدواها التقنية، والتشاور مع الدول ومكونات الحركة بشأن السبل القانونية والدبلوماسية لاستخدامها المحتمل.

وقد يكون لتنفيذ هذه الالتزامات آثار مترتبة على الموارد بالنسبة للدول ومكونات الحركة، اعتماداً على مدى تشريعاتها وسياساتها وبرامجها وأنشطتها القائمة.

5) التنفيذ والرصد

يعتمد نجاح القرار على تنفيذ الدول ومكونات الحركة للتدابير المتفق عليها في تشريعاتها وسياساتها وبرامجها وأنشطتها. ومن المتوقع أن تقوم الدول بذلك كجزء من تنفيذها للقانون الدولي الإنساني والسياسات المتعلقة بحماية المدنيين. ومن المتوقع أن تنفذ مكونات الحركة الأجزاء ذات الصلة من القرار كجزء من جهودها بشأن أمن البيانات وحماية البيانات الشخصية، قدر الإمكان وحسب ما تراه مناسباً، فضلاً عن نشر القانون الدولي الإنساني.

وإن جميع أعضاء المؤتمر الدولي مدعوون إلى تقديم تقرير إلى المؤتمر الدولي القادم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

6) الاستنتاجات والتوصيات

في عام الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف الأربع، يسعى القرار إلى معالجة الحقائق المتغيرة للنزاعات المسلحة. وهو يهدف إلى بناء فهم مشترك للتكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة، وتحديد تدابير ملموسة لمعالجتها. ويدعو الدول ومكونات الحركة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض ضمن مسؤوليات كل منها.

وسيكون اعتماد القرار معلماً بارزاً في الجهود الدولية الجارية لضمان أن يؤدي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى تعزيز رفاه الأشخاص. وسيركز بشكل خاص على احتياجات الحماية للأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة. وإن القرار الذي تم اعتماده في المحفل الفريد للمؤتمر الدولي فضلاً عن تمتعه بتركيز إنساني واضح على حماية المدنيين والجهات الفاعلة الطبية والإنسانية في حالات النزاع المسلح، سوف يميز الجهود الحكومية الدولية في المنتديات المتعددة الأطراف ويكملها.